



# Permissibility of two faces in the use of some verbs and letters in the book (Irtshif Al Dharb by Abi Hayyan Al–Andalusi) (745 AH)

Thaaer Hameed Jasim Al–falahy

University of Fallujah– College of Islamic Sciences

Thaer.Hamid@uofallujah.edu.iq – phone number:07714995188

Dr. Saad Sabbar Abd Al–Baqi

University of Fallujah– College of Islamic Sciences

dr.saad.sabar.@uofallujah.edu.iq – phone number:07513260509

## Abstract

This study revolves around what came in the book (Ertishaf AlDharb from Lisan Al–Arab) by Abo Hayyan Al–Andalusi (745 AH), in which the two aspects are permissible in the use of some verbs and letters from the grammatical point of view. A doctrine with a statement of the evidence of each aspect coupled with linguistic preference among the grammarians or what came out of my personal opinion with the inclusion of the evidence in the sayings of the scholars or the considered texts, ancient and modern. In this research, I tried to highlight the most important two permissible aspects of each grammatical issue that came within the framework of the study in a book: Ertishaf AlDharb from Lisan Al–Arab .

**Keywords** (permissibility, use, verb, letter, Ertishaf)



## جواز الوجهين في الاستعمال لبعض الأفعال والحروف في كتاب

### الارتشاف لأبي حيان الأندلسي (٧٤٥هـ)

ثائر حميد جاسم فاضل الفلاحي

جامعة الفلوجة - كلية العلوم الإسلامية

٠٧٧١٤٩٩٥١٨٨ - [Thaer.Hamid@uofallujah.edu.iq](mailto:Thaer.Hamid@uofallujah.edu.iq)

أ.م.د سعد صبار عبد الباقي الألوسي

جامعة الفلوجة - كلية العلوم الإسلامية

٠٧٥١٣٢٦٠٥٠٩ - [dr.saad.sabar@uofallujah.edu.iq](mailto:dr.saad.sabar@uofallujah.edu.iq)

#### الملخص:

تناولت هذه الدراسة ما جاء في كتاب (ارتشاف الضرب من لسان العرب) لأبي حيان الأندلسي (ت٧٤٥هـ)، مما جاز فيه الوجهان في استعمال بعض الأفعال والحروف من الناحية النحوية، إذ تم تسليط الضوء في هذه الدراسة على الوجهين الجائزين في الاستعمال دون التقييد برأي نحوي أو مذهب مع بيان أدلة كل وجه مقروناً بالترجيحات أو إتماماً للفائدة أو إثارة للتساؤل المفضي إلى إجابات من دون إهمال الدليل النقلي من أقوال العلماء أو النصوص المعتمدة فيما بين النحاة أو ما صدر من رأيي الشخصي مع إيراد الدليل في أقوال العلماء أو النصوص المعتمدة قديماً وحديثاً، وحاولت في هذه البحث إبراز أهم الوجهين الجائزين لكل مسألة نحوية وردت ضمن إطار الدراسة في كتاب ارتشاف الضرب .

الكلمات المفتاحية: (الارتشاف، الاستعمال، الجواز، الحرف، الفعل)



## جواز الوجهين في الاستعمال لبعض الأفعال والحروف في كتاب

### الارتشاف لأبي حيَّان الأندلسي (٧٤٥هـ)

ثائر حميد جاسم فاضل الفلاحي

أ.م.د. سعد صبار عبد الباقي الألوسي

جامعة الفلوجة - كلية العلوم الإسلامية

المقدمة :

الحمد لله الذي أنزل القرآن علينا بلسان عربي مبين، وأفضل الصلاة والسلام على أفصح من نطق بالضاد وعلى آله وأصحابه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين .

فما زالت علوم العربية من أجلّ العلوم ؛ إذ هي السبيل إلى فهم كتاب الله تعالى واستجلاء مكنونه وأسراره، وفي هذا المجال انبرى علماء القرون المتعاقبة يؤسسون ويشرحون ويختصرون ويثبتون قواعد النحو، وكان لجهودهم الكبيرة الأثر الواضح في الوقوف على أسرار من لطائف هذه اللغة الشريفة ودقائقها، فتركوا لنا إرثاً ضخماً أودعوه جل أفكارهم وعميق نظرهم، وهو سمة مشرقة لحضارتنا العربية والإنسانية، ومن نفائس هذا الإرث كتاب (ارتشاف الضرب من لسان العرب) لأبي حيَّان الأندلسي (ت ٧٤٥هـ) الذي ضم مباحث نحوية كثيرة، حوت مسائل ذات وجهين جائزين بصرف النظر عن كثرة الاستعمال أو ندرته، كالحذف والذكر والتقديم والتأخير، ومنها ما يجوز فيه الوجهان في الاستعمال ، إذ إن الأصل أن تستعمل الكلمة لما وضعت ، لكن واقع الاستعمال العربي يثبت أن الأفعال قد تستعمل في غير ما وضعت لها، كذلك الحروف، فالأصل أن لا يأخذ أحدهما مكان الآخر، وربما تخرج عن هذا الأصل نتيجة لطبيعة اللغة في جواز هذا الوجه، لأنه لكل فعل أو حرف استعماله الخاص ودوره في التعبير وإيصال الفكرة في سياق ما ، ولكن قد يخرج عن هذا الأصل لوروده ضمن سياق يجيز استعماله على وجهين من الناحية النحوية .

وأما أهم المصادر التي اعتمدت عليها في هذه الدراسة كتاب سيبويه، ومعاني القرآن للفراء، ومن المراجع النحوية للمحدثين استخدمت النحو الوافي لعباس حسن ومعجم القواعد العربية لعبد الغني الدقر .



المطلب الأول : جواز الوجهين في استعمال بعض الأفعال .

١. (ليس) بين الفعلية والاسمية:

الأصل في عمل (ليس) أنها فعل يدخل على المبتدأ والخبر فيرفع الأول اسماً لها وينتصب الثاني خبراً لها، وهي بذلك فعل ماض ناقص ؛ لأنها لا تكفي بمرفوعها<sup>(١)</sup> لحاجتها إلى المنصوب (الخبر) لإتمام الفائدة ، وجاء في الارتشاف أن (ليس) تستعمل على وجهين هما :

الوجه الأول: ما ذهب إليه جمهور النحاة بصريين وكوفيين إلى القول بفعلية (ليس)<sup>(٢)</sup>، يقول سيبويه: "وذلك قولك: (كان) و(يكون) و(صار) و(ما دام) و(ليس) وما كان نحوهن من الفعل مما لا يستغنى عن الخبر"<sup>(٣)</sup> فسيبويه أبان عن فعليتها وجعلها من أخوات كان، وقد وافقه الفراء فصرح بفعليتها إذ يقول: "لأن (ليس) فعل يقبل المضمر، كقولك: لست ولسنا ولم يُمكن ذلك في ما"<sup>(٤)</sup> فهي فعل لقبولها الاتصال بضمائر الرفع ، وهذا غير ممكن مع (ما) لكونها حرفاً وإن شاركت (ليس) في الدلالة على النفي، وحكم الجمهور على فعلية (ليس) ولهم في ذلك أدلة، ذكر أبو حيان منها مجيء (ليس) على وزن (فعل) بكسر العين فخففت ولزم التخفيف، يقول أبو حيان: "وذهب الجمهور إلى أنها فعل ووزنها (فعل) بكسر العين، فخففت، ولزم التخفيف، وكان قياسها إذا أسندت لتاء المتكلم، أو المخاطب كسرهما"<sup>(٥)</sup> لحيثها على أحد أوزان الفعل الثلاثي (فعل) فسكنت عينها للتخفيف، وكان قياسها كسر اللام مع ضمير المتكلم والمخاطب والأكثر الفتح وسبب ذلك عدم تصرفها، وقد احتج الجمهور على هذا الوجه بأمور منها :

(١) ينظر: ارتشاف الضرب ١١٥١/٣، وتوجيه اللمع لابن الحياز ١٣٤/، والأشياء والنظائر للسيوطي ١٥٤/٢، ومعجم القواعد العربية لعبد الغني الدقر ١٦/٢.

(٢) ينظر: ارتشاف الضرب ١١٤٦/٣، وكتاب سيبويه ٣٧/٢، والمقتضب ٨٧/٤، ٤٠٦، والأصول لابن السراج ٨٢/١، معاني القرآن للأخفش ١/ ١٣٦، ومعاني القرآن للفراء ٤٣/٢، والعلل في النحو لابن الوراق ١٢٠/١، وشرح اللمع لابن جني ١/ ١٣٩، شرح الجمل لابن عصفور ٣٧٨/١.

(٣) كتاب سيبويه : ٤٥/١ .

(٤) معاني القرآن للفراء : ٤٣/٢ .

(٥) ارتشاف الضرب: ١١٤٦/٣، ومعاني القرآن للفراء ٦٢/٣.



أ- اتصال الضمائر البارزة - ضمائر الرفع - بما نحو: لستَ ولستِ ولستُ ولستما ولستم ولستن وليسا وليسوا ولسن، فاخصت هذه الضمائر بالدخول على الأفعال فحملت (ليس) عليها لتعذر دخول هذه الضمائر على الأسماء والحروف كما تقرر ذلك، واستتاره فيها نحو: زيدٌ ليس جالساً، على تقدير: زيدٌ ليس هو جالساً<sup>(١)</sup>.

ب. اتصال تاء التانيث بما كاتصالها بالفعل فتثبت مع المؤنث وتحذف مع المذكر نحو: (ليستَ هندٌ قائمةً) و (ليس زيدٌ قائماً).

ج. نصبها الخبر سواء كان مقدماً على اسمها عند الجميع أو مقدماً عليها عند البصريين بخلاف (ما)<sup>(٢)</sup> نحو: (منطلقاً ليس زيدٌ).

ويبدو أن الجمهور حكموا على فعلية (ليس)، وسبب هذا الحكم التشابه اللفظي في الحركات والسكنات بينها وبين أخواتها من الأفعال الماضية- كان وأخواتها- كما بينا من أدلتهم فضلاً عن أنها تعمل الرفع والنصب في الجملة الاسمية فهي من باب كان وأخواتها.

الوجه الثاني: ما ذهب إليه أبو علي الفارسي في أحد قوليه وتبعه ابن السراج وابن شقير (ت ٣١٧هـ)<sup>(٣)</sup> إلى القول بأن (ليس) حرف يفيد النفي، أما نسبة القول بحرفية (ليس) لابن السراج ففي أصوله، وبعد الرجوع إلى كلام ابن السراج لم أتوثق من نسبة القول بحرفية (ليس) بل إن ما وجدته يخالف ذلك؛ فقد قال بفعليتها مستدلاً باتصالها بالضمائر كما تتصل الأفعال الأخرى إذ يقول فيه: "فأما (ليس) فالدليل على أنها فعل وإن كانت لا تتصرف تصرّف الأفعال قولك: لست، كما تقول: ضربت، ولستم كضربتما، ولسنا كضربنا ولسن كضربن، ولستن كضربتن، وليسوا كضربوا، وليستَ أمّة الله ذاهبةً، كضربتَ أمّة الله زيداً"<sup>(٤)</sup> فهو يثبت موافقته للجمهور في القول بفعليتها لاتصال الضمير المرفوع بما كما بينا كقولك: ( لست، ليسوا) فهو مثل

(١) ينظر: شرح المقدمة المحسبة لابن بابشاذ ٢ / ٣٥٠.

(٢) ينظر: الإنصاف ١ / ١٣٠، واللباب في علل البناء للعكبري: ١ / ١٦٥.

(٣) ينظر: ارتشاف الضرب ٣ / ١١٤٦، والمسائل الحليبات للفارسي ١ / ٢١٠، والجنى الداني للمراي ٤٩٤، مغني

الليبي ١ / ٣٨٧.

(٤) الأصول لابن السراج: ١ / ٨٢-٨٣.



- (ضربتَ) و(ضربوا) والحاقيها تاء التأنيث الساكنة نحو: (ليستَ أمةُ الله ذاهبةً) ك(ضربتَ أمةُ الله زيدًا)، وهما من علامات الفعل كما تقرر، واستدل أبو علي الفارسي على حرفية (ليس) بحجج منها: (١)
- ١- عدم تصرفها كالفعل من حيث الزمان، وعدم دلالتها على الحدث في الزمن المعين كونها تدل على النفي دون الحدث.
- ٢- أنها ليست على أوزان الفعل (ف) (ليس) ساكنة العين والأفعال الثلاثية متحركة العين .
- ٣- عدم اتصال نون الوقاية بها في الشعر ومنه قول الشاعر:
- عَدَدْتُ قَوْمِي كَعَدِيدِ الطَّيْسِ إِذْ ذَهَبَ الْقَوْمُ الْكِرَامُ لَيْسِي (٢)
- حيث حذف الشاعر نون الوقاية من ليس مع اتصالها بياء المتكلم .
- ٤- أنها تفيد النفي ك(ما) ويبطل العمل بما عند دخول (إلا) على الخبر في قولهم: " ليس الطيبُ إلا المسكُ بالرفع فيهما" (٣) فهو توسع في جواز استعمال (ليس) أن تكون مهملة لا عمل لها عند بني تميم قياساً على (ما) بعد (إلا) ، فهي تبطل عمل (ليس) كما تبطل عمل (ما) الحجازية.
- وقد أثارَت قضية (ليس) بين الفعلية والحرفية جدلاً بين النحاة، وقد أجاب من يرى فعليتها عما استدل به من يرى حرفيتها وبالعكس ؛ لبيان الوجه الجائز في الاستعمال العربي بما ضمنه من أدلة تعزز ما ذهب إليه سواء الجمهور أو الفارسي ومن تبعه، وقد تصدى كل فريق للآخر، قبولاً أو رفضاً، وانتصاراً لمذهبه من حيث البناء والمعنى والوظيفة لكل من الحروف والأفعال .
- أما أبو حيان فلم يَختَر أحد الوجهين واكتفى بذكر دليل الجمهور على أن (ليس) فعل لجيئها على أحد أوزان الفعل الثلاثي (فعل) ، من دون ذكر أدلة المخالفين، فرمى في ذلك تأييد لمذهب الجمهور.

(١) ينظر: المسائل الحليبات للفارسي ١/ ٢١٠، ٢١١، ٢٢٢، ٢٢٣، ٢٢٥ ، وكتاب الشعر للفارسي/٩ ، وشرح التسهيل لابن مالك ١/ ٣٤٠.

(٢) البيت من الرجز لرؤبة بن العجاج : في ملحق الديوان / ١٧٥.

(٣) اللباب في علل البناء للعكبري: ١/ ١٦٥.



وخلاصة القول : إن الوجه الجائز في الاستعمال هو أن (ليس) فعل، لاتصالها بضمائر الرفع وتاء التأنيث وهي من علامات الفعل ، واستعمالها في القرآن الكريم يؤكد ذلك كقوله تعالى: ﴿قَالَتِ الْيَهُودُ لَيْسَتِ النَّصَارَىٰ عَلَىٰ شَيْءٍ﴾<sup>(١)</sup> وقوله تعالى : ﴿لَسْتُ عَلَيْهِمْ بِمُصَيْطِرٍ﴾<sup>(٢)</sup>.

٢- (دری) تنصب مفعولين وقد تنصب مفعولاً واحداً:

من الأفعال التي تنصب مفعولين أصلهما مبتدأ وخبر (دری) ، جاء في الارتشاف جواز الوجهين في التعدية بها إلى مفعول واحد أو مفعولين:

الوجه الأول: أن الفعل (دری) يتعدى إلى مفعول واحد، وهو ما ذهب إليه أصحاب أبي حيان إذ يقول: "ولم يذكر أصحابنا (دری) فيما يتعدى إلى اثنين، أفإن كان سمع ذلك فيها فلعله بالتضمن، والحفوظ في (دری) أنه يتعدى لواحد بحرف الجر نحو: ما دريت به، ولذلك حين عدى بالهمزة بقى الثاني مصحوباً بالباء قال تعالى: ﴿وَلَا أَذْرَأُكُمْ بِهِ﴾"<sup>(٣)</sup> إذ إن الحفوظ في الفعل (دری) هو تعديتها لمفعول واحد بحرف الجر نحو : (ما دريت به) وإذا دخلت عليها همزة التعدية يبقى ملتزماً بالباء إلى المفعول الثاني، كما في الآية أعلاه ، فكاف الخطاب مفعوله الأول ، والجورور بالباء الثاني، وهذا دليل على أنها لا تتعدى إلا لواحد بوساطة حرف الجر.

الوجه الثاني: ما ذهب إليه الكوفيون وتبعهم ابن مالك<sup>(٤)</sup> أن (دری) تتعدى إلى مفعولين إذا كانت بمعنى (علم) واستدل ابن مالك بقول الشاعر:

دُرَيْتَ الْوَفِيِّ الْعَهْدَ يَا عَرَوْ فَاغْتَبِطُ فَإِنَّ اغْتِبَاطًا بِالْوَفَاءِ حَمِيدٌ<sup>(٥)</sup>

(١) سورة البقرة من الآية ١١٣

(٢) سورة الغاشية الآية ٢٢.

(٣) ارتشاف الضرب ٤ / ٢١٠٠ ، والآية ١٦ سورة يونس .

(٤) ينظر: ارتشاف الضرب ٤ / ٢١٠٠ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٧٩.

(٥) البيت من الطويل لا يعرف قائله، وهو من شواهد شرح التسهيل لابن مالك ، ينظر: التذييل والتكميل ٦ / ٣٠ ، وشرح التصريح للأزهري ١ / ٣٦٠.



فالفعل (ذُرِبَ) المبني للمفعول تعدى إلى مفعولين الأول (الناء) النائب عن الفاعل والثاني (الوَيْ) ، وقد ذكر ابن هشام للفعل (درى) استعمالين الأغلب أن يتعدى بالباء نحو: (دريت بكذا) ، ومنه الآية الكريمة في سورة يونس ، وأندرها أن يتعدى إلى اثنين بنفسه ومنه قول الشاعر آنفاً<sup>(١)</sup> .

أما أبو حيان فقد رجح مذهب البصريين بقوله: "ولم يذكر أصحابنا (درى) فيما يتعدى إلى اثنين أفان كان سمع ذلك فيها فلعله بالتضمين"<sup>(٢)</sup> أي تضمينها معنى (أعلم) و(أرى) .

ونقل السيوطي عنه رده على ابن مالك واحتججه بقوله: "ولعل البيت من باب التضمين: ضمّن دريت بمعنى علمت والتضمين لا ينقاس ولا ينبغي أن يجعل أصلاً حتى يكثر ولا يثبت ذلك بيت نادر محتمل للتضمين"<sup>(٣)</sup> والجدير بالذكر أن أبا حيان في رده بنى حكمه قياساً على الكثير الشائع رافضاً القياس على النادر، وفي ذلك ملمح واضح على عدم انسياقه لمن قبله ولا للساند من الفكر النحوي في عصره ، وما ورد حمله على تضمين معنى آخر للفعل فهو من متابعة البصريين في القياس على الأغلب والأعم في بناء القاعدة النحوية، فعليه أن (درى) الأغلب فيها أنها تنصب مفعولاً به واحداً إذا عدت بالباء وإذا دخلت عليها همزة التعدية فيتعدى إلى مفعولين مع التزام الباء في المفعول الثاني ، أما أن يتعدى إلى اثنين بنفسه فيحمل على الندرة التي لا يقيس عليها أبو حيان في الارتشاف وحتى في مؤلفاته الأخرى.

### ٣- (نعم وبنس) بين الفعلية والاسمية:

الأصل في استعمال الفعلين (نعم وبنس) أنهما لإنشاء المدح والذم ، وورد في الارتشاف أن استعمالهما على وجهين هما:

(١) ينظر: تخلص الشواهد لابن هشام ٤٢٦/١ .

(٢) ارتشاف الضرب : ٢١٠٠/٤ .

(٣) همع الهوامع : ٢١٤/٢ .



الوجه الأول - والذي عليه الأصل - أن نعم وبنس فعلان جامدان غير متصرفين وهذا ما عليه البصريون<sup>(١)</sup> وبه قال الكسائي<sup>(٢)</sup> ، قال سيبويه : "وأصلُ نعم وبنس، وهما الأصلان اللذان وضعاً في الرداءة والصلاح، ولا يكون منهما فعل لغير هذا المعنى"<sup>(٣)</sup> ، و يقول الأنباري : " وذهب البصريون إلى أنهما فعلان لا يتصرفان"<sup>(٤)</sup> واستدل البصريون لهذا الوجه بأدلة منها:<sup>(٥)</sup>

أولاً: قبول التاء الساكنة كالأفعال فتقول: (نعمتِ المرأة) و(بنستِ المرأة).

ثانياً: إسنادهما إلى ضمير الرفع المتصل - ألف الاثنين وواو الجماعة - كما يسند الفعل واضمار فاعلهما فقد شُعم أنهم قالوا: " (نعماً رجلين) و(نعموا رجالاً) وحكى ذلك الكسائي، وقد رفعا مع ذلك المظهر في نحو: (نعم الرجل) و (بنس الغلام) والمضمر نحو: ( نعم رجالاً زيد) و(بنس غلاماً عمرو) فدل على أنهما فعلان"<sup>(٦)</sup> وليسا اسمين .

ثالثاً: البناء على الفتح كالأفعال الماضية .

رابعاً: دخول لام القسم عليهما وهي لا تدخل إلا على الأفعال ومنه قول الشاعر:

يَمِيناً لِنِعْمِ السَّيِّدَانِ وَجِدْتُمَا عَلَى كُلِّ حَالٍ مِنْ سَحِيلٍ وَثُبْرَمٍ<sup>(٧)</sup>

فقد أجاز أبو حيَّان دخول لام القسم على الجملة الفعلية إن كانت مصدرية بفعل ماضٍ جامد . نِعَم . ولم تدخل عليه (قد)،<sup>(٨)</sup> فدل ذلك على أن أبا حيَّان موافق للجمهور على أن (نعم ، وبنس) فعلان .

(١) ينظر: ارتشاف الضرب ٤ / ٢٠٤١ ، وكتاب سيبويه ٢ / ١٧٩ ، والمقتضب للمبرد ٢ / ١٤١ ، والإنصاف ١ / ٧٩ ، وأوضح المسالك لابن هشام ١ / ٤٣٧ .

(٢) ينظر: ارتشاف الضرب : ٤ / ٢٠٤١ ، والإنصاف ١ / ٨١ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٤ / ٣٨٩

(٣) كتاب سيبويه: ٢ / ١٧٩ .

(٤) الإنصاف للأنباري ١ / ٨١ .

(٥) ينظر: ارتشاف الضرب ٤ / ٢٠٥٢ ، والمرئجل لابن الخشاب ١ / ١٣٦ ، والإنصاف ١ / ٨٦ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٤ / ٣٨٩ ، النحو العربي لإبراهيم بركات ٤ / ١٣٦ .

(٦) الإنصاف: ١ / ٨٦ .

(٧) البيت من الطويل لزهير بن أبي سلمى، ديوانه : ١ / ٦٦ .

(٨) ينظر: ارتشاف الضرب ٤ / ١٧٧٦ .



الوجه الثاني: أنهما اسمان يعربان مبتدأ وهو ما ذهب إليه الفراء، وكثير من الكوفيين كما ذكر أبو حيَّان<sup>(١)</sup> واستدل القائلون لهذا الوجه بأدلة أبرزها ما يأتي<sup>(٢)</sup>:

أولاً: دخول حرف الجر عليهما، وهو من علامات الاسم، واستشهدوا بقول الاعرابي: نعم السير على بنس العير، فادخل حرف الجر على كلمة (بنس) وقول بعض العرب: "والله ما هي بنعم الولد نصرها بكاء وبرها سرقة"<sup>(٣)</sup> ومنه قول الشاعر:

أَلَسْتُ بِنَعْمَ الْجَارِ يُؤَلَّفُ بَيْتَهُ كَذِي الْعُرْفِ ذَا مَالٍ كَثِيرٍ وَمُعَدَّمَا<sup>(٤)</sup>

حيث دخل حرف الجر (الباء) على (نعم)

ثانياً: دخول حرف النداء عليهما كقولهم: (يا نعم المولى ويا نعم النصير)، فدلّ نداء (نعم) بالياء على اسميتها.

ثالثاً: عدم التصرف كون التصرف من خواص الأفعال فلا يشتق منها المضارع والامر والمصدر واسم الفاعل.

رابعاً: عدم اقتران الزمان بهما لعدم دلالتها على الحدث والزمان وهو حد الفعل.

وقد أثارت هذه الدلائل في بيان قضية الاسمية والفعلية في (نعم وبنس) جدلاً بين النحاة بسبب الاضطراب في الاستعمال العربي الخاص بهما، وقد تصدى كل فريق للآخر، قبولاً ورفضاً انتصاراً لمذهبه ضمن الشكل والمعنى و الوظيفة لكل من الأسماء والأفعال<sup>(٥)</sup>.

أما أبو حيَّان فقد اكتفى بذكر آراء النحويين في ترجيح فعلية (نعم، بنس) عند البصريين والكسائي، وعلى أنهما اسمان عند الفراء وأكثر الكوفيين<sup>(٦)</sup>، ثم أشار إلى كثرة خلاف أصحابه في فعلية واسمية (نعم وبنس) دون أن

(١) ينظر: ارتشاف الضرب ٤ / ٢٠٤١، ومعاني القرآن للفراء ٢ / ١٤١، وأسرار العربية للأنباري ٩٠-٩١.

(٢) ينظر: الإنصاف ١ / ٩٩، والتبيين للعكبري ١ / ٢٧٦، وشرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٥،

(٣) التذييل والتكميل: ٧٠ / ١٠، ونسبه أبو حيَّان لرجل من بني عقيل .

(٤) البيت من الطويل لحسان بن ثابت: ديوانه ١ / ٢١٨.

(٥) ينظر: التبيين للعكبري ١ / ٢٧٦، وشرح الكافية ٢ / ١٠٢ وما بعدها، والتذييل والتكميل ١٠ / ٧١ وما بعدها شرح ابن

الناظم ١ / ٣٣٣ وما بعدها .

(٦) ينظر: معاني القرآن للفراء ٢ / ١٤١، وأسرار العربية للأنباري ٩٠-٩١.

يفسر رأيهم لكننا نجده في موضع آخر يرجح فعليتهما بدخول لام القسم على الجملة الفعلية إن كانت مُصدرة بفعل ماضٍ جامد ، ولم تدخل عليه (قد) كما في بيت زهير يميناً لنعم السيدان ... آف الذكر<sup>(١)</sup>.  
يتضح مما سبق أن الراجح في ( نعم وبئس) أنهما فعلا نون بدليل صحة اتصاهم بتاء التأنيث الدالة على الفاعل، ولا يكونان اسمين لاستحالة رفعهما ونسب حركة الضمة لهما، فالأسماء تأتي مرفوعة.  
٤. جواز الفعلية والحرفية في (حاشا) الاستثنائية:

يجوز في (حاشا) أن تستعمل على وجهين ، فعل استثناء وحرف جر، بما ورد في الارتشاف من وجهين، هما :  
الوجه الأول: أنه تكون حرف جر دالاً على الاستثناء ك(إلا)، وهو ما عليه أكثر البصريين وفي مقدمتهم سيبويه<sup>(٢)</sup> لكنه لا يعمل النصب ك(إلا) إنما يعمل الجر في النقل الصحيح عن العرب<sup>(٣)</sup> ، يقول سيبويه:  
"وأما (حاشا) فليس باسمٍ، ولكنه حرف يجر ما بعده كما تجر (حتى) ما بعدها ، وفيه معنى الاستثناء"<sup>(٤)</sup>، إنما قاسه على (حتى) في جر الاسم واستدلوا لهذا الوجه بالسمع والقياس ، أما لسمع فما ورد في الارتشاف في قول الشاعر:

فِي فِتْيَةٍ جَعَلُوا الصَّلِيبَ لَهُمْ حَاشَايَ إِنِّي مُسَلِّمٌ مَعْدُورٌ<sup>(٥)</sup>

وفي البيت اتصلت (حاشا) بضمير المتكلم بدون نون الوقاية فتحتم عدها حرف جر ومنه قول الشاعر:

فَلَا أَهْلَ إِلَّا دُونَ أَهْلِكَ عِنْدَنَا وَمَالِكَ حَاشَا بَيْتِ مَكَّةَ مِنْ عَدْلٍ<sup>(٦)</sup>

(١) ينظر: ارتشاف الضرب ٢٠٤١/٤ ، ١٧٧٦/٤ .

(٢) ينظر: ارتشاف الضرب ١٥٣٢/٣ ، وكتاب سيبويه ٣٤٩/٢ ، والأصول لابن السراج ٢٨٨/١ ، وأسرار العربية للأنباري / ١٦٠ والتبيين للعكبري / ٤١٠ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٦٠ / ٢ ، وشرح الرضي ١٢٢ / ٢ ، والجنى الداني للمرازي / ٥٦١ ، ومغني اللبيب / ١٢٢ .

(٣) ينظر: ارتشاف الضرب ١٥٣٤/٣ .

(٤) كتاب سيبويه: ٣٤٩/٢ .

(٥) البيت من الكامل لأقيشر السعدي: ديوانه / ٧٣

(٦) البيت من الطويل لا يعرف قائله، ينظر: التذيل والتكميل ٣١٨/٨ ، والتبيين للعكبري / ١ / ٤١١ .



ف (بيت) مجرور ب (حاشا) ولو كانت فعلا لما جرت هذا الاسم، أما القياس فاستدل القائلون بحرفية (حاشا) بأدلة منها:

١. عدم دخول (ما) المصدرية على (حاشا) كسائر أفعال الاستثناء - خلا و عدا- فلا يقال: ما حاشا زيداً كما يقال: قام القوم ما خلا زيداً<sup>(١)</sup>.
٢. اتصالها بياء المتكلم دون أن تلحق بها نون الوقاية، فيقال: حاشاي: لا حاشائي، ولو كانت فعلاً كسائر الأفعال الأخرى، نحو: راماني وعاطاني<sup>(٢)</sup>.
٣. لو كان فعلاً لكان له فاعل بدليل اتصال الكاف والياء به نحو: حاشي، حاشاك وليس هناك فاعل<sup>(٣)</sup> الوجه الآخر: أن تكون فعلاً ماضياً، وهو ما عليه الكوفيون والمبرد والفراء<sup>(٤)</sup> سواء أكانت في استثناء أم في غيره، يقول المبرد: "وما كان حرفاً سوى إلا فحاشا، وخلا، وما كان فعلاً فحاشا وخلا، وإن وافقا لفظ الحروف"<sup>(٥)</sup> أما الكوفيون والفراء فقد ذهبوا إلى أن (حاشا) لا تكون إلا فعلاً ماضياً، فالنصب ب(حاشا) نفسها والجر بلام مقدر<sup>(٦)</sup> واستدلوا لهذا الوجه بما يأتي:  
أ. أنها تتصرف فيقال: أحاشي وحاشيت والحروف لا تتصرف، كما في قول الشاعر:  
ولا أرى فاعلاً في الناس يُشبهُهُ ولا أحاشي من الأقوام من أخذ<sup>(٧)</sup>  
ف (أحاشي) فعل مضارع ماضيه (حاشي) فعليه يكون فعلاً متصرفاً والتصرف من خصائص الأفعال<sup>(٨)</sup>

- 
- (١) ينظر: كتاب سيبويه ٢/ ٣٥٠، وأسرار العربية للأبناري ٢٠٨، والإنصاف ١/ ٢٨١، والتبيين للعكبري/ ٤١١ .
  - (٢) ينظر: التبيين للعكبري / ٤١١ .
  - (٣) ينظر: التبيين للعكبري / ٤١١ .
  - (٤) ينظر: ارتشاف الضرب ٣/ ١٥٣٣، والإنصاف ١/ ٢٧٨، وأسرار العربية للأبناري ٢٠٨، ووصف المباني للمالقي/ ٢٥٦، همع الهوامع الهوامع ١/ ٢٣٢.
  - (٥) المقتضب للمبرد: ٤/ ٣٩١ .
  - (٦) ينظر: ارتشاف الضرب ٣/ ١٥٣٣.
  - (٧) البيت من البسيط للناطقة الذبياني: ديوانه ١٣ .
  - (٨) ينظر: الإنصاف ١/ ٢٨٠ .



ب. تعلقها بحرف الجر أي أنها تعدى باللام ، نحو قوله تعالى: ﴿ وَقُلْنَ حَاشَ لِلَّهِ مَا هَذَا بَشَرًا ﴾<sup>(١)</sup> ، ف (اللام) تتعلق ب ( حاش ) ؛ لأنها فعل ولو كانت حرفا لم تكن اللام متعلقة بما لأن الحرف لا يتعلق بالحرف<sup>(٢)</sup> .  
ج. أنه يدخلها التخفيف بالحذف وهو من خصائص الأفعال فيقال : (حاشا لله وحاش لله) والحذف يكون في الفعل لا في الحرف<sup>(٣)</sup>، لكن هذه الأدلة ردت :

- بأن كونها متصرفة لا يعتمد عليه ؛ لأنه أمر غير مسلم به ؛ لأن المتصرف ليس ( حاشا ) التي حكم بحرفيتها بل هو فعل مأخوذ من لفظ (حاشا) وهو (الحشا) وهو الجانب فموافقة اللفظ لا تعني موافقة المعنى ، وقيل إن ( أحاشي ) مأخوذ من لفظ ( حاشى ) وليس متصرفا منه كما يقال : سبحل وهلل أي قال : سبحان الله ، ولا إله إلا الله، فكما بنيت هذه الأفعال من هذه الألفاظ وإن كانت لا تتصرف ، فكذلك (حاشى) لا يتصرف<sup>(٤)</sup> وأما دليلهم الثاني فزُدد بأن (اللام) زائدة كما في قوله تعالى: ﴿ وَقُلْنَ حَاشَ لِلَّهِ مَا هَذَا بَشَرًا ﴾ يوسف<sup>(٥)</sup> فلا تتعلق بشيء وأما دليلهم الثالث فقد نقض بأن الحذف قد يدخل الحرف أيضاً ، كما في (رُبَّ وَإِنْ)<sup>(٥)</sup> إذا خففت .

أما أبو حيان فأجاز الوجهين في حرفية وفعلية (حاشا) بقوله: " وثبت بالنقل عن العرب الصحيح عن العرب أن (حاشا وعدا وخلا) ينتصب الاسم بعدها في الاستثناء، وينجر فإذا انجر كن حروفاً ، وإذا انتصب كن أفعالا"<sup>(٦)</sup> .

ومن الالتفاتات التي استوقفتني أن أبا حيان في الارتشاف استدرك على العلماء استدراقات مرفقة بالدليل، ووجدت حرصه وإحاطته بالمسائل وأن ضالته القول الصحيح فإذا وجده عارض به غيره ولو على

(١) سورة يوسف من الآية ٣١ .

(٢) ينظر: أسرار العربية للأنباري ٢٠٩ ، والإنصاف ٢٨٠/١ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٨٥/٢ .

(٣) ينظر: إعراب القرآن للنحاس ٣٢٦/٢ ، وأسرار العربية للأنباري ٢٠٨ ، والإنصاف ٢٨٠/١ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٨٥/٢ رصف المباني للمالقي / ٢٥٦ .

(٤) ينظر: الإنصاف ٢٨٢/١ وما بعدها ، والبدیع في العربية لابن الاثير ٢٢٣/١ ، والتبيين للعكبري/ ٤١٣ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٣٠٩/٢ .

(٥) الإنصاف: ٢٨٥/١ .

(٦) ارتشاف الضرب: ١٥٣٤/٣ .



نفسه في مؤلفات أخرى وإن كان على القليل النادر، من ذلك مسألة (حاشا) بين الفعلية والحرفية في الاستثناء بين الارتشاف والتذييل والتكميل، إذ أجاز الوجهين في الارتشاف كما بيناه أعلاه ، لكنه في التذييل سار مع البصريين معترضاً على رأي الكوفيين القائل بفعلية (حاشا) لورود الجر بها كما في قول النابغة:

فَلَا أَهْلَ إِلَّا دُونَ أَهْلِكَ عِنْدَنَا وَمَالِكَ حَاشَا بَيْتِ مَكَّةَ مِنْ عَدْلٍ

فقوله (بيت) جُر ب (حاشا) ، هو دحض لفعليتها واثبات لحرفيتها<sup>(١)</sup>.

وإذا أردنا إبطال هذا التناقض بين مؤلفيه نقول: إن هذا ليس من باب الإضراب والتراجع ، بل يدخل ضمن منهجه في الاستدراك والاعتراض والردود على علماء ذلك العصر.

والذي يبدو أن جواز الوجهين في استعمال (حاشا) وجود الأدلة على كليهما . كما سبق آنفا . فهي حرف جر إذا جر بها المستثنى ، و فعل إذا انتصب بها المستثنى ، كما يقول ابن مالك: "من أدوات الاستثناء ( حاشا وعدا وخلا ) والمستثنى بمن منصوب أو مجرور، فإن كان منصوباً فهن أفعال مستحقة منع التصرف لوقوعها موقع الحروف وتأديتها معناها ، وإن كان المستثنى بمن مجروراً فهن أحرف جر . والله اعلم . .

### المطلب الثاني : جواز الوجهين في استعمال بعض الحروف

إن الأصل في الحروف أن لا يأخذ أحدها مكان الآخر، لأن لكل حرف استعماله ودوره في التعبير وإيصال الفكرة، ولكن قد يقترب معنيان أو أكثر من معاني الحروف في الاستعمال فتتناوب على تقديم المعنى، ومن الحروف التي ورد في الارتشاف جواز استعمالها على وجهين :

١- (من) لابتداء الغاية الزمانية وتستعمل للمكان :

من استعمال حرف الجر (من) أن يستعمل للغاية ويجوز فيه وجهان هما :

الوجه الأول: أن تأتي لابتداء الغاية المكانية باتفاق النحاة على أن (من) تأتي لبدء الغاية في الأماكن<sup>(٢)</sup> ويقصد بابتداء الغاية في الأماكن المسافة لا بمعناه الحقيقي آخر الشيء، إنما هو من باب تسمية الكل باسم

(١) ينظر: التذييل والتكميل ٣/٥٠٤٩ ، وسبق تخريج البيت في بداية المسألة .

(٢) ينظر: الأزهية للهروي ١/٧٥، والإنصاف مسألة ٥٤ /٣٠٦، وشرح المفصل لابن يعيش ٤/٤٥٩، ومغني اللبيب

٤/١٣٦، وشرح الأشموني ٢/٧٠ . والنحو الوافي لعباس حسن ٢/٤٥٩، ٤٦٠



الجزء<sup>(١)</sup> كقوله تعالى : ﴿سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ لَيْلًا مِنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الْأَقْصَى﴾<sup>(٢)</sup> ، دلت (من) في الآية الكريمة على ابتداء الغاية المكانية، فسره قوله تعالى : ﴿المسجد الحرام﴾ أي مكة<sup>(٣)</sup> وخصها البصريون بالابتداء لغاية المكان دون الزمان<sup>(٤)</sup> معللين ذلك بأن قالوا: أجمعنا على أن (من) في المكان تشابه (مُدَّ) في الزمان؛ لأن (من) وضعت لتدل على ابتداء الغاية في المكان ، كما إن (مد) وضعت لتدل على ابتداء الغاية في الزمان ، ألا ترى أنك تقول: (ما رأيتَه مُدَّ يوم الجمعة ) فيكون المعنى أن ابتداء الوقت الذي انقطعت فيه الرؤية يوم الجمعة ، كما تقول: (ما سرت من بغداد) فيكون المعنى ما ابتدأت بالسير من هذا المكان ، فكما لا يجوز أن تقول: (ما سرت مُدَّ بغداد) فكذلك لا يجوز أن تقول: (ما رأيتَه من يوم الجمعة)<sup>(٥)</sup> ، ولم يناصر أبو حيان البصريين في منعهم مجيء (من) لغاية الزمان قياساً فألزم فيها ابتداء الغاية الزمانية والمكانية " لكثرة ذلك في كلام العرب نثرها ونظمها، وهو قول الكوفيين والمبرد وابن درستويه وهو الصحيح ، وتأويل ما كثر وجوده ليس بجيد"<sup>(٦)</sup> .

الوجه الآخر : تستعمل (من) لابتداء الغاية الزمانية والمكانية ، وهو ما ذهب إليه الكوفيون وتبعهم المبرد وابن درستويه ووافقهم أبو حيان<sup>(٧)</sup> واحتجوا لهذا الوجه بقوله تعالى : ﴿لَمَسْجِدٍ أُسَسَ عَلَى التَّقْوَى مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ أَنْ تَقُومَ فِيهِ﴾<sup>(٨)</sup> ، وحديث رسول الله ﷺ " فمطرنا من الجمعة إلى الجمعة"<sup>(٩)</sup> ، وبكلام العرب كقول الشاعر :

(١) ينظر: شرح الأشموني ٣١٣/٢ .

(٢) سورة الإسراء الآية ١ .

(٣) ينظر: حاشية الصاوي على الجلالين ١٠٢٩/١ .

(٤) ينظر: ارتشاف الضرب ١٧١٨/٤ ، والإنصاف ٣٠٦/١ ، وشرح المفصل ٤٥٩/٤ ، وشرح التصريح ٦٣٨/١ .

(٥) ينظر: الإنصاف ٣٠٦/١ .

(٦) ارتشاف الضرب: ١٧١٨ /٤ ، وينظر : المقتضب /٤ ١٣٦ .

(٧) ينظر: ارتشاف الضرب ١٧١٨/٤ ، والمقتضب ١٣٦/٤ ، والإنصاف ٣٠٧/١ ، والجنى الداني / ٣٠٩ ، ومغني اللبيب ٤١٩/١ .

(٨) التوبة الآية ١٠٨ .

(٩) صحيح البخاري: باب من اكتفى بصلاة الجمعة في الاستسقاء رقم ١٠١٦ - ٤٣٢/٢ .



تُخَيَّرَنَ مِنْ أَرْزَامِنِ يَوْمِ حَلِيمَةٍ إِلَى الْيَوْمِ قَدْ جُرَيْنَ كُلَّ التَّجَارِبِ<sup>(١)</sup>  
وقول الشاعر :

لَمِنِ الدِّيَارِ بُقْنَةَ الْحِجْرِ أَقْوِينَ مِنْ حِجَجٍ وَمِنْ شَهْرٍ<sup>(٢)</sup>

ففي الشواهد أعلاه التي أوردها الكوفيون ومن وافقهم حجة في جواز استعمال (من) في الزمان كاستعمالها في المكان، وتماشيا مع ما تم ذكره صحح ابن مالك في الزمان لثبوت ذلك في القرآن والأحاديث الصحيحة والأشعار الفصيحة<sup>(٣)</sup>.

أما حجج الكوفيين من شواهد فلم تكن كافية في إقناع البصريين والأنباري فتأولوا ما احتجوا به ، فذكروا الآية: ﴿ مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ ﴾ ، أنه لا حجة لهم لأن فيها مضافاً محذوفاً وإقامة المضاف إليه مقامه ، والتقدير: (من تأسيس أول يوم) ، أما بيت زهير فقد رفضوا رواية البيت ، والرواية الصحيحة عندهم هي: ( مذ حجج ، ومذ دهر) أو على تقدير : من مرّ حجج ومن مرّ دهر بحذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه<sup>(٤)</sup>.

أما المرادي فلم يعجبه صنيع البصريين في تأويل الشواهد ، مرجحاً كفة الكوفيين بأنه لو صح ما يدعي البصريون لصح وقوع (مذ) و(منذ) موضع (من) في قوله تعالى: ﴿ لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ ﴾<sup>(٥)</sup> فهو في نظره تعسف في تأويل ما ورد من النصوص<sup>(٦)</sup> فالتأويل والتقدير ربما يبعد النص عن المراد لجرد مخالفة القاعدة في عدم دخول (من) على الزمان، وما ورد من نصوص واضحة صريحة لا تقبل التأويل فهو مؤول عند البصريين لكن ذلك فيه تضيق للغة رغم كثرة الشواهد ، فتأويلها كما ذكر أبو حيان ليس بجيد<sup>(٧)</sup>.

(١) البيت من الطويل للناطقة الذيباني: ديوانه / ٤٥ .

(٢) البيت من الكامل لزهير ابن ابي سلمى: ديوانه ٣١ .

(٣) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ١٣١/٣ .

(٤) ينظر: الإنصاف ١/٣٠٦ - ٣١٠ .

(٥) سورة الروم من الآية ٤ .

(٦) ينظر: الجني الداني للمرادي / ٣٠٩ .

(٧) ينظر: ارتشاف الضرب ٤ / ١٧١٨ .



وخلاصة القول: إن ما ذهب إليه الكوفيون وتابعهم فيه أبو حيان هو الراجح لكثرة أدلتهم ووضوحها دون تأويل أو تقدير، فهو أولى من التقدير مادام المعنى لا خلل فيه، وبهذا تأكيد لصحة ما ذهبوا إليه - أي الكوفيون - .

٢- (على وعن) بين الاسمىة والحرفية بعد دخول (من) عليهما :

جاء في الارتشاف استعمال (على وعن) بعد دخول (من) على وجهين هما:

الوجه الأول: أنهما اسمان وهو ما ذهب إليه البصريون<sup>(١)</sup>، يقول سيبويه: " (على) بمنزلة (فوق) وإن خالفتهما في أكثر المواضع ، سمعنا عن العرب من يقول : نُهَضْتُ مِنْ عَلِيهِ ، كما تقول : نُهَضْتُ مِنْ فَوْقِهِ"<sup>(٢)</sup> وقال عن (عن) : "وأما (عن) فاسم إذا قلت : من عن يمينك ، لأن ( من ) لا تعمل إلا في الأسماء"<sup>(٣)</sup> وقال أيضاً: "و(عن) أيا ظرف بمنزلة ذات اليمين والناحية ألا ترى أنك تقول: مِنْ عَن يمينك ، كما تقول: من ناحية كذا وكذا"<sup>(٤)</sup> فهما اسمان اكتسبا اسميتهما من دخول (من) ، ف (على) معناها فوق، و(عن) معناها جانب أو جهة ، والدليل على ذلك دخول (من) عليهما، لأن حرف الجر لا يدخل على حرف مثله حتى يكون موافقاً له في اللفظ أو في المعنى و(من) ليست من لفظهما أو معناهما<sup>(٥)</sup>.

(١) ينظر: ارتشاف الضرب ٤/ ١٧٢٢ ، ١٧٣٣ ، كتاب سيبويه ١/ ٤٢٠ ، ٢٢٨/٤ ، ٢٣١ ، والمقتضب ٣/ ٥٣ ، ٤/ ١٣٦ ، والأصول لابن السراج ٢/ ٢١٢ ، شرح المفصل لابن يعيش ٤/ ٤٩٤ ، والجنى الداني للمراي ٠/ ٤٧٠ ، ٤٧١ .

(٢) كتاب سيبويه: ٣ / ٢٦٨ .

(٣) المصدر نفسه: ٤/ ٢٢٨ .

(٤) المصدر نفسه: ١/ ٤٢٠ .

(٥) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٤٨١ .



وسار على مذهب سيبويه أكثر النحويين مثل الزمخشري<sup>(١)</sup> والأنباري<sup>(٢)</sup> وابن مالك<sup>(٣)</sup> وابن هشام<sup>(٤)</sup> ، ومن الأمثلة على دخول (من) على (على وعن) قوله تعالى : ﴿ ثُمَّ لَا تَبْتَهُمْ مِنْ بَيْنِ أَيْدِيهِمْ وَمَنْ خَلْفَهُمْ وَعَنْ أَيْمَانِهِمْ وَعَنْ شَمَائِلِهِمْ وَلَا تَجِدُ أَكْثَرَهُمْ شَاكِرِينَ ﴾<sup>(٥)</sup>

في الآية الكريمة جاءت (عن) معطوفة على مجرور (من) لا على (من) ومجرورها، وبذلك دخلت (من) على (عن) ومنه ما جاء في الحديث النبوي الشريف قوله ﷺ : "إنما يكفي أحدكم أن يضع يده على فخذه ثم يسلم على أخيه من على يمينه أو شماله"<sup>(٦)</sup> ف (على) اسم، دخلت عليها (من) الجارة<sup>(٧)</sup> أي فوق فخذه . ومنه قول الشاعر:

عَدْتُ مِنْ عَلَيْهِ بَعْدَ مَا تَمَّ ظَمُّهَا تَصِلُ وَ عَنْ قَيْضٍ بَزِيْرَاءَ مَجْهَلٍ<sup>(٨)</sup>

ف (على) جاءت هنا اسم بمعنى (فوق) بدليل دخول حرف الجر ( من ) وقول الآخر:

فقلت للركب لما أن علا بهم من عن يمين الحبيبا نظرة قبل<sup>(٩)</sup>

ف(عن) كانت بمعنى ال ( جانب أو الناحية ) في قول الشاعر: (من عن يميني) لدخول حرف الجر(من)

فدلت على معنى المكان.



(١) ينظر: المفصل للزمخشري ٣٨٤ ، ٣٨٥ .

(٢) ينظر: أسرار العربية للأنباري / ١٩٠ ، ١٩١ .

(٣) ينظر: شواهد التوضيح لابن مالك / ٢٠٩ ، ٢١٠ .

(٤) ينظر: مغني اللبيب / ١٩٣ ، ١٩٩ .

(٥) الأعراف الآية ١٧ .

(٦) أخرجه مسلم في صحيحه ٣٢٣/١ ، كتاب الصلاة ، باب الأمر بالسكون في الصلاة رقم الحديث ٤٣١ .

(٧) ينظر: شواهد التوضيح لابن مالك / ٢١٠ .

(٨) البيت من الطويل ونسب إلى مزاحم بن الحارث العقيلي في : ادب الكاتب لابن الأثير/ ٣٣ ، وهو من شواهد ارتشاف

الضرب ٤ / ١٧٢٢ ، واللباب للعكبري / ١ / ٣٥٩ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٤ / ٤٩٦ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٣ / ١٤٠

، والجني الداني للمراي / ١ / ٤٧٠ ، وأوضح المسالك لابن هشام ٣ / ٥٨

(٩) البيت من البسيط للقطامي: ديوانه ٢٨ .



الوجه الآخر : ما ذهب إليه الفراء ومن وافقه من الكوفيين<sup>(١)</sup> إلى أن ( على وعن ) باقيان على حرفيتهما بعد دخول ( من ) ، ولا تذهبان إلى الاسمية، ف ( من ) في الشواهد السابقة حرف جر دخل على الحرفين الجارين ( على ومن )

أما أبو حيان فلم يوافق الفراء فيما ذهب ، معللاً ذلك على أن ( من ) الداخلة على ( على ، ومن ) حرف جر، وحروف الجر لا يجوز قطعها عن العمل، ف ( من ) جارة ل ( على وعن ) وهما في موضع جر ب ( من ) ، لذا يجب أن تكونا اسمين لأن الحرف لا موضع له من الإعراب<sup>(٢)</sup>، وهي جر بالاتفاق وحروف الجر مختصة بالأسماء<sup>(٣)</sup> فلا تدخل إلا على الأسماء لذا يجب أن تكون ( على وعن ) أسماء ، وبذلك ما ذهب إليه الفراء لا يستقيم مع المعنى والسياق الوارد فيه النصوص، وبقي ما ذهب إليه البصريون من كون ( على وعن ) اسمين بعد دخول ( من ) عليهما هو الراجح المقبول.

### ٣. حتى الجارة تستعمل في الظاهر والمضمر (للضرورة) :

ترد (حتى) في حالات ثلاث: حرف جر، وحرف عطف، وحرف ابتداء، ومن ذلك: (أكلت السمكة حتى رأسها)، جاء رأسها مجروراً، أو مرفوعاً في حالة الاستئناف، أو منصوباً في حالة العطف، وما يهمننا هنا الجر فالأصل في عملها الجر ويكون على وجهين:

الوجه الأول: أنها تجر الظاهر وهو ما عليه الجمهور<sup>(٤)</sup> ، فلا تجر الضمير عند سيبويه والبصريين ومجرورها إما أن يكون اسماً صريحاً كقوله تعالى: ﴿سَلَامٌ هِيَ حَتَّى مَطَّعِ الْفَجْرِ﴾<sup>(٥)</sup>، أو مصدرًا مؤولاً من ( أن والفعل ) - المضارع - لازمة الإضمار عند البصريين كقوله تعالى: ﴿وَلَا تَخْلُقُوا زُؤُوسَكُمْ حَتَّى يَبْلُغَ الْهَدْيُ مَحَلَّهُ﴾<sup>(٦)</sup>، وزاد ابن مالك: أن يكون مصدرًا مؤولاً من ( أن ) لازمة الإضمار والفعل الماضي<sup>(٧)</sup> كقوله تعالى: ﴿حَتَّى

(١) ينظر: ارتشاف الضرب ٤/١٧٢٢، والجنى الداني ٢٤٣، وخزانة الأدب للبغدادي ١٠/١٤٨، ١٤٩.

(٢) ينظر: التذييل والتكميل ٤/١٠.

(٣) ينظر: كتاب سيبويه ٤/٢٢٨، وأسرار العربية للأنباري / ٢٥٣.

(٤) ينظر: كتاب سيبويه ٢/٣٨٣، الجنى الداني للمراي / ٥٤٣، همع الهوامع ٢/٤٢٤.

(٥) الفجر الآية ٥.

(٦) البقرة من الآية ١٩٦.

(٧) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك لابن مالك ٣/١٦٦.



عَفْوًا وَقَالُوا ﴿<sup>(١)</sup>﴾، ورد عليه أبو حيَّان بأن (حتى) هنا ابتدائية إذ يقول: "ووهم في هذا لأن (حتى) هنا ابتدائية و (أن) غير مضمرة بعدها <sup>(٢)</sup>، وذكر أبو حيَّان أن مجرورها شرطين: الأول أن يكون ظاهراً، والثاني: أن يكون آخر جزء من الشيء أو ملاقياً آخر جزء، ومثال كونه آخر جزء نحو: (أكلت السمكة حتى رأسها) ، ومثال كونه ملاقياً آخر جزء: (سرتُ النهار حتى الليل) <sup>(٣)</sup> وكون مجرورها ملاقياً آخر جزء غير لازم عند ابن مالك، فأجاز أن تقول: (أكلت السمكة حتى نصفها) مستندلاً بقول الشاعر:

عَيَّنْتُ لَيْلَةً فَمَا زِلْتُ حَتَّى نِصْفَهَا رَاجِيًا فَعُدْتُ يُوُوسًا<sup>(٤)</sup>

قال أبو حيَّان: "ما استدل به المصنف من قوله "عنيت ليلَةً" البيت، لا حجة فيه؛ لأنه لم يتقدم حتى ما يكون ما بعدها جزءاً له، ولا ما يكون ما بعدها ملاقياً لآخر جزء منه في الجملة... لو صرح في الجملة بذكر الليلة فقال: فما زلت راجياً وصلها تلك الليلة حتى وسطها" <sup>(٥)</sup> كان ذلك حجة عليه لأنه لم يتقدم (حتى) مجرور آخر جزء أو ملاقي آخر جزء .

الوجه الثاني: أن يكون مجرورها ضميراً، وأجازه المبرد والكوفيون <sup>(٦)</sup>، يقول أبو حيَّان: "وأجاز الكوفيون والمبرد جرها الضمير فتحره متكلماً، ومحطاباً وغائباً" <sup>(٧)</sup> مستدلين على ذلك بقول الشاعر:

فَلَا وَاللَّهِ لَا يُلْفِي أَنَا نَسٌّ فَتَى حَتَّكَ يَا بَنَ أَبِي زِيَادٍ<sup>(٨)</sup>

حيث دخلت (حتى) على ضمير الخطاب فهو في محل جر به (حتى) فهو ضرورة عند البصريين <sup>(٩)</sup> .

(١) الأعراف من الآية ٩٥ .

(٢) الجنى الداني للمرادي : ٥٤٢ .

(٣) ينظر: ارتشاف الضرب : ٤ / ١٥٧٧ .

(٤) البيت من الحفيف لا يعرف قائله ، ينظر: ارتشاف الضرب / ٤ / ١٧٥٥

(٥) التذييل والتكميل ١١ / ٢٤٨ ، وينظر : الجنى الداني للمرادي / ٥٤٥ .

(٦) ينظر : ارتشاف الضرب / ٤ / ١٧٥٥ ، والجنى الداني للمرادي / ٥٤٣ ، ومغني اللبيب / ١ / ١٢٣ .

(٧) ارتشاف الضرب : ٤ / ١٧٥٥ .

(٨) البيت لا يعرف قائله: من شواهد ارتشاف الضرب / ٤ / ١٧٥٥ ، وشرح الرضي / ٤ / ٢٧٧ ، والمقاصد النحوية للعيني

١٢١١ / ٣ .

(٩) ينظر : الجنى الداني للمرادي / ٥٤٤ ، وجمع الهوامع / ٢ / ٤٢٤ .



فالحاصل: أنّ (حتى) تختص بجر الظاهر بالشروط التي ذكرها النحاة، وما ورد جرها للمضمر محمول على الضرورة وقال ابن عقيل والعيبي إنه شاذ<sup>(١)</sup>.

مما تقدم يبدو أن جواز الوجهين حاصل وأعني به جر الظاهر والمضمر ب(حتى) لكنّ الجر بالظاهر هو الوجه الأكثر ترجيحاً عند النحاة لوروده في كلام العرب، وما ورد من جرها المضمر يحمل على الضرورة التي لا يقاس عليها.

#### ٤. حرف الكاف بين الحرفية والاسمية :

الأصل أن حرف (الكاف) يستعمل حرف جرٍ لكنه ورد في الارتشاف استعماله على وجهين ، أن يستعمل كحرف جر أو يكون اسماً فيفارق الحرفية إلى الاسمية ، وهذان الوجهان:

الوجه الأول : ما ذهب إليه سيبويه<sup>(٢)</sup> أن الكاف حرف جر يفيد التشبيه، ووافقه المبرد<sup>(٣)</sup> وابن السراج<sup>(٤)</sup> وابن عصفور<sup>(٥)</sup> كقوله تعالى: ﴿ فَإِذَا انشَقَّتْ السَّمَاءُ فَكَانَتْ وَرْدَةً كَالدِّهَانِ ﴾<sup>(٦)</sup> ويستعمل أيضاً لموافقة (على) من ذلك ما أشار إليه أبو حيّان من قول بعض العرب: كيف أصبحت؟ قال: كخير عافاك الله ، أي على خير<sup>(٧)</sup>، وتستعمل زائدة للتوكيد كقوله تعالى: ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ ﴾<sup>(٨)</sup> والتقدير: ليس مثله شيء، وذكر أبو حيّان استعمالها للزيادة في غير معنى التشبيه<sup>(٩)</sup> كقول الشاعر:

لواحق الأقراب فيها كالمققُ كأنّ أيديهنّ تحوي بالرّهق<sup>(١٠)</sup>

(١) ينظر: شرح ابن عقيل ١٠/٣، والمقاصد النحوية للعيبي ٤٤٢/٢.

(٢) ينظر: كتاب سيبويه ٤٠٨/١.

(٣) ينظر: المقتضب ١٤٠/٤.

(٤) ينظر: الأصول لابن السراج ١/٤٣٨، ٤٣٧.

(٥) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ٤٧٧/١.

(٦) سورة الرحمن الآية ٣٧.

(٧) ارتشاف الضرب: ١٧١٢/٤.

(٨) سورة الشورى من الآية ١١.

(٩) ينظر: ارتشاف الضرب ١٧١٦/٤.

(١٠) البيت لرؤية بن العجاج ديوانه: ١٠٦.



إي : (كالمق) وهو الطول والكاف زائدة .

جاء في الارتشاف زيادتها معنى غير التشبيه، كحكاية الفراء: "أنه قيل لبعض العرب كيف : تصنعونا الأقط ؟ قال: كهين يريد هينا"<sup>(١)</sup> يريد: هو سهل و يسير فزاد الكاف ، ومن زيادتها أيضاً قول بعضهم: " ك (مذ) أخذت في حديثك جواباً لمن قيل له : مذ كم لم تر فلاناً؟ تريد مذ أخذت"<sup>(٢)</sup> ، واستدل أصحاب هذا الوجه على أن ( الكاف ) حرف بما يأتي:

١. جواز وقوع (الكاف) صلة لاسم الموصول نحو: (جاءني الذي كزيد) كما تقول: (جاءني الذي في الدار) ، وهو موضع لا يحسن وقوع الاسم فيه، ولا يكثر في الكلام لقبحه<sup>(٣)</sup>، وبعبارة أوضح كما بين ذلك ابن السراج بقوله: " ولو قلت: جاءني الذي مثل زيد لم يصلح إلا أن تقول: الذي هو مثل زيد حتى يكون لهذا الخبر ابتداء ويكون راجعاً في الصلة إلى الذي فإن أضمرت جاز على قبح وإذا قلت: جاءني الذي كزيد لم تحتج إلى هو"<sup>(٤)</sup> .

٢. عدم ورود (الكاف) اسماً في النثر، سواء في القرآن الكريم أم في كلام العرب، يقول ابن عصفور: "أما السماع؛ فلأنه لا يحفظ أن الكاف قد جاءت في النثر موجوداً فيها أحكام الأسماء"<sup>(٥)</sup> .

٣- ورد الكاف زائد للتوكيد في القرآن الكريم كما في قوله تعالى: ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ ﴾<sup>(٦)</sup> والتقدير ليس مثله شيء<sup>(٧)</sup>، والاسماء لا تقع موقع الزوائد فلا تزداد إلا الحروف<sup>(٨)</sup> .

(١) ١٧١٦، ١٧١٧/٤ .

(٢) ارتشاف الضرب: ١٧١٧/٤ .

(٣) ينظر: كتاب سيبويه ٤٠٩/١ ، والتذييل والتكميل ٢٥٣/١١ .

(٤) الأصول لابن السراج : ١ / ٤٣٧ .

(٥) شرح الجمل لابن عصفور: ٤٧٧/١ .

(٦) سورة الشورى من الآية ١١

(٧) ينظر: المقتضب ٤ / ٤١٨ ، والأصول لابن السراج ٢٩٤/١، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي ٢٣٥/١ ، واللمع لابن جني

٧٥/١ ، والإنصاف ١ / ٢٤٤ .

(٨) ينظر: الأصول لابن السراج ٤٣٧/١ ، همع الهوامع ٤٥١/٢ .

٤- انتفاء كون (الكاف) اسماً لمجيئه على حرف واحد، والأسماء الظاهرة لا تكون على حرف واحد إلا ما حذف منها أو شذ<sup>(١)</sup>.

وفضلاً عما سبق نستدل على أن (الكاف) حرف، إذ لا بد له من متعلق يوضحه وهو ما بينه أبو حيان إذ يقول: "وحركتها الفتح ومعناها التشبيه، ويتعلق بالكون المطلق الذي تتعلق سائر الحروف به"<sup>(٢)</sup> أي يحتاج ما يتعلق به كسائر حروف الجر التي تحتاج لمتعلق يفسرها فكونه حرف جر أصلي يفيد التشبيه، فحكمه حكم غيره من حروف الجر كقولنا: (زيدٌ كعمرو) (زيد) مبتدأ مرفوع بالابتداء و(كعمرو): جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ، فدل ذلك على حرفيتها.

الوجه الثاني: أن تكون اسماً في فصيح الكلام، وهو ما ذهب إليه الأخفش والفارسي وتبعهما ابن مالك<sup>(٣)</sup> يقول أبو حيان: "فذهب الأخفش، والفارسي في ظاهر قوله، وتبعهما ابن مالك على أنها تكون اسماً في الكلام"<sup>(٤)</sup> فيكون مبتدأ وفاعلاً ومفعولاً ومجروراً في الكلام، أو يكون اسماً مخصوص بضرورة الشعر عند الجمهور<sup>(٥)</sup>، واستدل أصحاب هذا الوجه بما ورد من شواهد شعرية ومنها قول الشاعر:

هَلْ تَنْتَهَوْنَ؟ وَلَا يَنْهَى ذُوِي شَطَطٍ كَالطَّعْنِ يَذْهَبُ فِيهِ الزَّيْتُ وَالْفَتْلُ<sup>(٦)</sup>

علق أبو علي الفارسي على البيت بقوله: "وقد استعملت اسماً في نحو قول الشاعر: ... والكاف فاعلة؛ لأن الفاعل لا يحذف"<sup>(٧)</sup> فالكاف في البيت وقع فاعلاً للفعل (ينهى)، والتقدير: (مثل الطعن)، ومن الأبيات التي استدلت بها من أجاز هذا الوجه:

(١) التذييل والتكميل: ٢٥٣/١١ .

(٢) ارتشاف الضرب: ١٧١٢/٤ .

(٣) ينظر: ارتشاف الضرب ١٧١٣/٤، والإيضاح العصدي للفارسي ٢٦٠/١، وشرح التسهيل لابن مالك ١٧٠/٣، والجنى الداني للمراي ٦٧٩/١، ومغني اللبيب ٢٣/٣، وشرح قواعد الإعراب لشيخ زاده ٧٠/١ .

(٤) ينظر: ارتشاف الضرب ١٧١٣/٤ .

(٥) ينظر: ارتشاف الضرب ١٧١٣/٤، وكتاب سيبويه ٤٨٠/١، والمقتضب ١٤٠/٤، ومغني اللبيب ٢٣٨/١ .

(٦) البيت من البسيط للأعشى: ديوانه ١٦٧/١ .

(٧) المسائل البصريات للفارسي ٥٣٧/١ وما بعدها .



١. بنا كالجوى مما يخاف وقد نرى شفاء القلوب الصاديات الحوائم<sup>(١)</sup>  
فالكاف في قوله: ( كالجوى ) وقع مجروراً بحرف الجر .
٢. لو كان في قلبي كقدر فلاممة فضلاً وصلتك أو أتتك رسائلي<sup>(٢)</sup>  
فالكاف في قوله: (كقدر) وقع اسم ل(كان) كونه (اسم) بمعنى مثل .
٣. لا يبرمون إذا ما الأفق جلله برد الشتاء من الإجمال كالأدم<sup>(٣)</sup>  
فالكاف في قوله: (كالأدم) في محل نصب مفعول به ليبرمون ، والأدم مضاف إليه .
٤. تيم القلب حُب كالبدر لا بل فاق حسناً من تيم القلب حبا<sup>(٤)</sup>  
فالكاف في قوله: (كالبدر) في محل جر بالإضافة إلى حب، وهي مضافة، والبدر مضاف إليه .
- أما سيبويه ومن وافقه من النحاة فعندهم الكاف حرف جر يفيد التشبيه، وما جاء في الشعر أن (الكاف) اسمٌ فهو محمول على الضرورة يحفظ ولا يقاس عليه، يقول سيبويه: "إلا أن ناساً من العرب إذا اضطروا جعلوها بمنزلة مثل، قال الراجز: (وهو حميد الأرقط) .
- فَصَبِرُوا مِثْلَ كَعَصْفٍ مَا كُولُ"<sup>(٥)</sup>
- فأضاف الاسم (مثل) إلى(الكاف) والإضافة لا تكون إلا في الأسماء، فهذا كله عند ابن عصفور ضرورة إذ يقول: "وهذا كله لا حجة فيه لأنه شعر، والكاف عندنا قد تكون اسماً في الشعر تأتي بمعنى (مثل) عند تقع موقع الأسماء ، ولكن في الضرورة الشعرية فلا يقاس عليها على أن الكاف قد يمكن أن تكون في جميع ما ذكر حرف ..."<sup>(٦)</sup> ف (الكاف) لا يكون حرفاً بمعنى (مثل) عندما يقع موقع الأسماء ، ولكن في

(١) البيت من الطويل لجرير: ديوانه ٦٢٤/١ .

(٢) البيت لجميل بثينة: ديوانه ١٠٧/١ .

(٣) البيت من البسيط للناطقة الذبياني: ديوانه ١٠١/١ .

(٤) البيت من الخفيف لا يعرف قائله في: شرح التسهيل لابن مالك ١٧٠/٣ ، والتذييل و التكميل ٢٦٣/١١ ، والجني

الداني للمراذي ٨٢/١ ، خوزانة الأدب للبغدادي ١٦٨/١٠ .

(٥) كتاب سيبويه: ٤٠٨ /١ .

(٦) شرح الجمل لابن عصفور : ٤٧٩/١ .



الضرورة الشعرية فلا يقاس عليها وذكر أبو حيان أنه مذهب الجمهور<sup>(١)</sup> ونسبه ابن هشام<sup>(٢)</sup> لسيبويه والحقين.

ويتضح مما سبق أن أبا حيان لم يخرج عن رأي الجمهور في القول بحرفية (الكاف) وأن لم يذكره صراحةً في الارتشاف، فهو يرى أن (الكاف) يأتي اسماً، إذ يقول: "وقد كثر جرّها بالحرف الباء وعلى وعن، وأضيف إليها، وأسند إليها فاعلة، ومبتدأة، ومفعولة، لكن كل هذا في الشعر"<sup>(٣)</sup> أي يجوز أن يأتي (الكاف) اسماً فيفارق الحرفية للاسمية وهو في اسميته يقع في مواقع منها مضاف إليه وفاعل ومبتدأ وهذا بالشعر فقط، وبالمقابل نجد أبو حيان ذكر الوجه الأول واستدل له بأكثر من شاهد شعري ونثري ربما فيه ترجيح لما ذهب إليه الجمهور.

وصفوة القول أنه يجوز استعمال حرف (الكاف) حرف جر واسم بمعنى (مثل، والراجع ما ذهب والراجع ما ذهب إليه سيبويه وتبعه أبو حيان أن الكاف حرف جر يفيد التشبيه، فلا يأتي اسماً إلا في الضرورة الشعرية، وما ذكره المانعون من أدلة تثبت ذلك، يضاف إلى ذلك أن (الكاف) لا صلة له بالأسماء لعدم وجود علامة من علامات الاسم تنطبق عليه، فلا يلحقه التنوين والنداء والتعريف وهي من علامات الأسماء كما ذكر ابن مالك:

بالجر والتنوين والندا وأل ومسند للاسم تمييز حصل<sup>(٤)</sup>

(١) ينظر: ارتشاف الضرب ١٧١٢/٤.

(٢) ينظر: مغني اللبيب ١/ ٢٣٨.

(٣) ينظر: ارتشاف الضرب ١٧١٢/٤.

(٤) الفية ابن مالك: ٩.



#### الخاتمة:

وبعد رحلة طيبة مع كتاب ( ارتشاف الضرب من لسان العرب) لأبي حيّان الأندلسي، توقفت فيها عند دراسة الوجهين الجائزين في استعمال بعض الأفعال والحروف، ولعل أبرز النتائج التي تلوح في هذه الدراسة ما يأتي:

١. التوسع في استعمال بعض الأفعال كحروف نتيجة لوروده في لهجة من اللهجات، ف (ليس) تكون مهملة لا عمل لها عند بني تميم قياساً على (ما) بعد دخول (إلا) عليها، فهي تبطل عمل (ليس) كما تبطل عمل (ما) الحجازية.

٢. إن أبا حيّان يبيّن أحكامه في بيان الوجه الجائز على الكثير الشائع رافضاً القياس على النادر، وفي ذلك ملمح واضح على عدم انسياقه لمن قبله ولا للسائد من الفكر النحوي في عصره، ومنها استعمال الفعل (درى) في نصب مفعولين بنفسه.

٣- ابتعاد أبي حيّان عن التأويل في بيان الكثير من ترجيحاته حول الوجه الجائز، وإن كان يخالف مذهبه، لكثرة أدلة المجيزين ووضوحها دون تأويل أو تقدير إذا كان الوجه الجائز ليس فيه خلل في التركيب ومستقيماً من ناحية المعنى.

٤- إن اللغة العربية لغة مرنة لا تخضع لقوالب محددة في التعبير فهذه الحرية تتيح للمتكلم جواز استعمال بعض الحروف أسماء لورودها في سياق معين في الكلام يتيح لها هذه الحرية كدخول (من) الجارة على حرفي الجر (على، ومن) كما في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ لَا تَبِئْتُهُمْ مِنْ بَيْنِ أَيْدِيهِمْ وَمِنْ خَلْفِهِمْ وَعَنْ أَيْمَانِهِمْ وَعَنْ شَمَائِلِهِمْ وَلَا تَجِدُ أَكْثَرَهُمْ شَاكِرِينَ﴾ الأعراف ١٧. وآخر دعوانا أن الحمد لله ربّ العالمين



## المصادر والمراجع :

### القرآن الكريم .

١. أدب الكاتب (أو) أدب الكتاب : أبو مُجَدِّد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (المتوفى: ٢٧٦هـ) المحقق: مُجَدِّد الدالي الناشر: مؤسسة الرسالة .
٢. ارتشاف الضرب من لسان العرب : أبو حَيَّان مُجَدِّد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حَيَّان أثير الدين الأندلسي (المتوفى: ٧٤٥هـ) تحقيق وشرح ودراسة: رجب عثمان مُجَدِّد مراجعة: رمضان عبد التواب الناشر: مكتبة الخانجي بالقاهرة الطبعة: الأولى، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م .
٣. الأزهية في علم الحروف - : مُجَدِّد بن علي بن مُجَدِّد، أبو سهل الهروي (المتوفى: ٤٣٣هـ) - طبعة مجمع اللغة العربية بدمشق، بتحقيق: عبد المعين الملوحى.
٤. أسرار العربية المؤلف: عبد الرحمن بن مُجَدِّد بن عبيد الله الأنصاري، أبو البركات، كمال الدين الأنباري (المتوفى: ٥٧٧هـ) الناشر: دار الأرقم بن أبي الأرقم الطبعة: الأولى ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م .
٥. الأصول في النحو : أبو بكر مُجَدِّد بن السري بن سهل النحوي المعروف بابن السراج (المتوفى: ٣١٦هـ) المحقق: عبد الحسين الفتلي الناشر: مؤسسة الرسالة، لبنان - بيروت، الافاق الجديدة - لبنان - بيروت الطبعة الأولى ١٩٧٩م .
٦. ألفية ابن مالك - : مُجَدِّد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجبالي، أبو عبد الله، جمال الدين (المتوفى: ٦٧٢هـ) - الناشر: دار التعاون .
٧. الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين المؤلف: عبد الرحمن بن مُجَدِّد بن عبيد الله الأنصاري، أبو البركات، كمال الدين الأنباري (المتوفى: ٥٧٧هـ) الناشر: المكتبة العصرية الطبعة: الأولى ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م .
٨. أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك : عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو مُجَدِّد، جمال الدين، ابن هشام (المتوفى: ٧٦١هـ) المحقق: يوسف الشيخ مُجَدِّد البقاعي الناشر: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع .
٩. الإيضاح العضدي : أبو علي الفارسي (٢٨٨ - ٣٧٧هـ) المحقق: د. حسن شاذلي فرهود (كلية الآداب - جامعة الرياض) الطبعة: الأولى، ١٣٨٩هـ - ١٩٦٩م .
١٠. البدیع في علم العربية مجد الدين أبو السعادات المبارك بن مُجَدِّد بن مُجَدِّد ابن عبد الكريم الشيباني الجزري ابن الاثير (المتوفى : ٦٠٦هـ) تحقيق ودراسة د. فتحي أحمد علي الدين ، الناشر جامعة أم القرى ، مكة المكرمة - المملكة العربية السعودية - الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ
١١. تخلص الشواهد وتلخيص الفوائد : جمال الدين أبو مُجَدِّد عبد الله بن يوسف بن هشام الأنصاري (ت: ٧٦١هـ) المحقق: د. عباس مصطفى الصالحى (كلية التربية - بغداد) الناشر: دار الكتاب العربي الطبعة: الأولى، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م .



١٢. التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل : أبو حيان الأندلسي، المحقق: د. حسن هندواي الناشر: دار القلم - دمشق (من ١ إلى ٥)، وباقي الأجزاء: دار كنوز إشبيلية الطبعة: الأولى.
١٣. توجيه اللمع المؤلف: أحمد بن الحسين بن الحجاز دراسة وتحقيق: أ. د. فايز زكي مُجَد دياب، أستاذ اللغويات بكلية اللغة العربية جامعة الأزهر أصل الكتاب: رسالة دكتوراة - كلية اللغة العربية جامعة الأزهر الناشر: دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة - جمهورية مصر العربية الطبعة: الثانية، ١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧ م.
١٤. توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك المؤلف: أبو مُجَد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن علي المرادي المصري المالكي (المتوفى: ٧٤٩هـ) شرح وتحقيق: عبد الرحمن علي سليمان ، أستاذ اللغويات في جامعة الأزهر الناشر: دار الفكر العربي الطبعة: الأولى ١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٠ م.
١٥. الجنى الداني في حروف المعاني المؤلف: أبو مُجَد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن علي المرادي المصري المالكي (المتوفى: ٧٤٩هـ) المحقق: د فخر الدين قباوة -الأستاذ مُجَد نديم فاضل الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان الطبعة: الأولى، ١٤١٣ هـ - ١٩٩٢ م.
١٦. حاشية الصاوي على تفسير الجلالين (جلال الدين الخلي، وتلميذه النجيب جلال الدين السيوطي) المؤلف: أبو العباس أحمد بن مُجَد الخلوئي، الشهير بالصاوي المالكي (المتوفى: ١٢٤١ هـ).
١٧. خزنة الأدب ولب لباب لسان العرب المؤلف: عبد القادر بن عمر البغدادي (المتوفى: ١٠٩٣هـ) تحقيق وشرح: عبد السلام مُجَد هارون الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة الطبعة: الرابعة، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م.
١٨. ديوان الأقيشر السعدي - صنعه الدكتور مُجَد علي دقة الناشر: دار صادر -لبنان بيروت الطبعة الأولى - ١٩٩٧.
١٩. ديوان جرير بشرح مُجَد بن حبيب، المحقق: د. نعمان مُجَد أمين طه الناشر: دار المعارف، القاهرة - مصر الطبعة: الثالثة.
٢٠. ديوان جميل بثينة المؤلف: أبا عمرو، جميل بن عبد الله بن مَعَمَر العُدْرِي القُضاعي (٨٢ هـ / ٧٠١ م) الناشر: دار صادر، بيروت.
٢١. ديوان حسان بن ثابت : حسان بن ثابت بن المنذر الخزرجي الأنصاري، أبو الوليد (المتوفى: ٥٤ هـ) شرحه وكتب هوامشه وقدم له: الأستاذ عبداً مهنا الناشر: دار الكتب العلمية.
٢٢. ديوان رؤية وملحقاته (مجموعة أشعار العرب) اعتنى به وليم بن آلورد البروسي - الناشر: دار الآفاق الجديدة - بيروت - لبنان ط ١، ١٩٧٩ م.
٢٣. ديوان زهير بن أبي سلمى : زهير بن أبي سلمى اعتنى به وشرحه: حمدو طماس الناشر: دار المعرفة، بيروت - لبنان .
٢٤. ديوان الفرزدق ، همام بن غالب ، الناشر دار صادر ، طبعة الصاوي ١٣٥٤ هـ
٢٥. ديوان القطامي، تحقيق الدكتور إبراهيم السامرائي والدكتور احمد مطلوب ، الناشر دار الثقافة بيروت - الطبعة الأولى ١٩٦٠ م .
٢٦. ديوان النابغة الذبياني : هو زياد بن معاوية بن ضباب بن جابر بن يربوع بن مرة بن عوف بن سعد، الذبياني، الغطفاني (١٨ ق. هـ-٦٠٥ م) تحقيق: مُجَد أبو الفضل إبراهيم الناشر: دار المعارف، القاهرة



٢٧. رصف المياني في شرح حروف المياني للإمام احمد عبد النور المالقي (المتوفى ٧٠٢هـ) تحقيق ا.د احمد محمد الحراط ، الناشر دار القلم دمشق ، الطبعة الثالثة ١٤٢٢هـ ٢٠٠٢م.
٢٨. شرح أبيات مغني اللبيب : عبد القادر بن عمر البغدادي (١٠٣٠هـ - ١٠٩٣هـ) الطبعة: ١ تاريخ النشر: ١٤٢٨هـ.
٢٩. شرح تسهيل الفوائد : محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين (المتوفى: ٦٧٢هـ) الخقق: د. عبد الرحمن السيد، د. محمد بدوي المختون الناشر: هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان الطبعة: الأولى (١٤١٠هـ - ١٩٩٠م).
٣٠. شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو، المؤلف: خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاوي الأزهري، زين الدين المصري، وكان يعرف بالوقاد (المتوفى: ٩٠٥هـ) الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان الطبعة: الأولى ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.
٣١. شرح (قواعد الإعراب لابن هشام) : محمد بن مصطفى الفوجوي، شيخ زاده (المتوفى: ٩٥٠هـ) دراسة وتحقيق: إسماعيل إسماعيل مروة الناشر: دار الفكر المعاصر (بيروت - لبنان)، دار الفكر (دمشق - سورية) الطبعة: الأولى، ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م.
٣٢. شرح اللمع في النحو : أبو الفتح عثمان بن جني الموصللي (المتوفى: ٣٩٢هـ) الخقق: الدكتور محمد خليل مراد الحربي - الناشر: دار الكتب العلمية - الطبعة: ١ تاريخ النشر: ١٤٢٨هـ.
٣٣. شرح المفصل للزمخشري : يعيش بن علي بن يعيش ابن أبي السرايا محمد بن علي، أبو البقاء، موفق الدين الأسدي الموصللي، المعروف بابن يعيش وبابن الصانع (المتوفى: ٦٤٣هـ) قدم له: الدكتور إميل بديع يعقوب الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.
٣٤. شرح المقدمة المحسبة المؤلف: طاهر بن أحمد بن بابشاذ (المتوفى: ٤٦٩هـ) الخقق: خالد عبد الكريم الناشر: المطبعة العصرية - الكويت ط١، ١٩٧٧م.
٣٥. شرح تسهيل الفوائد : محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين (المتوفى: ٦٧٢هـ) الخقق: د. عبد الرحمن السيد، د. محمد بدوي المختون الناشر: هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان الطبعة: الأولى (١٤١٠هـ - ١٩٩٠م).
٣٦. شرح جمل الزجاجي (الشرح الكبير) : علي بن مؤمن بن محمد، الحضرمي الإشبيلي، أبو الحسن المعروف بابن عصفور (المتوفى: ٦٦٩هـ) الخقق: د. صاحب أبو جناح الناشر: جامعة الموصل - مؤسسة دار الكتب للطباعة والنشر الطبعة: الأولى، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.
٣٧. شرح قطر الندى وبل الصدى : عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام (المتوفى: ٧٦١هـ) الخقق: محمد محي الدين عبد الحميد الناشر - مصر - القاهرة الطبعة الحادية عشرة ١٣٨٣هـ



٣٨. شرح كتاب سيبويه : أبو سعيد السيرافي الحسن بن عبد الله بن المرزبان (المتوفى: ٣٦٨ هـ) المحقق: أحمد حسن مهدي، علي سيد علي الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان الطبعة: الأولى، ٢٠٠٨ م.
٣٩. علل النحو - : مُجَدِّد بن عبد الله بن العباس، أبو الحسن، ابن الوراق (المتوفى: ٣٨١ هـ) المحقق: محمود جاسم مُجَدِّد الدرويش الناشر: مكتبة الرشد - الرياض / السعودية الطبعة: الأولى، ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ م.
٤٠. فتح الباري شرح صحيح البخاري المؤلف: أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي الناشر: دار المعرفة - بيروت، ١٣٧٩ رقم كتبه وأبوابه وأحاديثه: مُجَدِّد فؤاد عبد الباقي قام بإخراجه وصححه وأشرف على طبعه: محب الدين الخطيب عليه تعليقات العلامة: عبد العزيز بن عبد الله بن باز.
٤١. الكتاب المؤلف: عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، أبو بشر، الملقب سيبويه ت: (١٨٠ هـ) المحقق: عبد السلام مُجَدِّد هارون الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة الطبعة: الثالثة، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م.
٤٢. كتاب الشعر أو شرح الأبيات المشككة الإعراب : الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي الأصل، أبو علي (المتوفى: ٣٧٧ هـ) تحقيق وشرح: الدكتور محمود مُجَدِّد الطناحي الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة - مصر الطبعة: الأولى، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م.
٤٣. اللباب في علل البناء والإعراب، : أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري البغدادي محب الدين (المتوفى: ٦١٦ هـ) المحقق: د. عبد الإله النيهان الناشر: دار الفكر - دمشق الطبعة: الأولى، ١٤١٦ هـ ١٩٩٥.
٤٤. المرتجل (في شرح الحمل) المؤلف: أبو مُجَدِّد عبد الله بن أحمد بن أحمد بن أحمد ابن الخشاب (٤٩٢ - ٥٦٧ هـ) تحقيق ودراسة: علي حيدر (أمين مكتبة مجمع اللغة العربية بدمشق) الطبعة: دمشق، ١٣٩٢ هـ - ١٩٧٢ .
٤٥. المسائل البصريات : أبو علي الفارسي (ت ٣٧٧ هـ) المحقق: د. مُجَدِّد الشاطر أحمد مُجَدِّد أحمد الناشر: مطبعة المدني الطبعة: الأولى، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م.
٤٦. المسائل الخليليات : أبو علي الفارسي (المتوفى ٣٧٧ هـ) المحقق: د. حسن هندواوي، الأستاذ المشارك في جامعة الإمام مُجَدِّد بن سعود الإسلامية فرع القصيم الناشر: دار القلم للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق - دار المنارة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت الطبعة: الأولى، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م.
٤٧. المساعد على تسهيل الفوائد : بهاء الدين بن عقيل المحقق: د. مُجَدِّد كامل بركات الناشر: جامعة أم القرى (دار الفكر، دمشق - دار المدني، جدة) الطبعة: الأولى، (١٤٠٥ - ١٤٠٥ هـ).
٤٨. المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم المؤلف: مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري (المتوفى: ٢٦١ هـ) المحقق: مُجَدِّد فؤاد عبد الباقي الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت.
٤٩. معاني القرآن : أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلمي الفراء (المتوفى: ٢٠٧ هـ) المحقق: أحمد يوسف النجاتي / مُجَدِّد علي النجار / عبد الفتاح إسماعيل الشلبي الناشر: دار المصرية للتأليف والترجمة - مصر الطبعة: الأولى.



٥٠. معاني القرآن للأخفش المؤلف: أبو الحسن الجاشعي بالولاء، البلخي ثم البصري، المعروف بالأخفش الأوسط (المتوفى: ٢١٥هـ) تحقيق: الدكتورة هدى محمود قراعة - الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة الطبعة: الأولى، ١٤١١ هـ - ١٩٩٠ م.
٥١. معاني القرآن وإعرابه: إبراهيم بن السري بن سهل، أبو إسحاق الزجاج (المتوفى: ٣١١هـ) تحقيق: عبد الجليل عبده شلبي الناشر: عالم الكتب - بيروت الطبعة: الأولى ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م.
٥٢. مغني اللبيب عن كتب الأعراب، ابن هشام (المتوفى: ٧٦١هـ) تحقيق: د. مازن المبارك / محمد علي حمد الله الناشر: دار الفكر دمشق الطبعة: السادسة، ١٩٨٥.
٥٣. المفصل في صنعة الإعراب - أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله (المتوفى: ٥٣٨هـ) تحقيق: د. علي بو ملحم الناشر: مكتبة الهلال - بيروت الطبعة: الأولى، ١٩٩٣.
٥٤. المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية (شرح ألفية ابن مالك): أبو إسحاق إبراهيم بن موسى الشاطبي (المتوفى ٧٩٠هـ) تحقيق مجموعة من المحققين الناشر: معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى - مكة المكرمة الطبعة: الأولى، ١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧.
٥٥. المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية المشهور بـ «شرح الشواهد الكبرى»: بدر الدين محمود بن أحمد بن موسى العيني (المتوفى ٨٥٥هـ) تحقيق: أ. د. علي محمد فاخر، أ. د. أحمد محمد توفيق السوداني، د. عبد العزيز محمد فاخر الناشر: دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة - جمهورية مصر العربية الطبعة: الأولى، ١٤٣١ هـ - ٢٠١٠ م.
٥٦. المقتضب - محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالي الأزدي، أبو العباس، المعروف بالبرد (المتوفى: ٢٨٥هـ) - تحقيق: محمد عبد الخالق عزيمة. الناشر: عالم الكتب. - بيروت.
٥٧. المقدمة الجزولية في النحو المؤلف عيسى بن عبد العزيز بن يَلْبِيْحُ الجزولي البربري المراكشي، أبو موسى (المتوفى: ٦٠٧هـ) تحقيق: د. شعبان عبد الوهاب محمد راجعه: د حامد أحمد نيل - د فتحي محمد أحمد جمعة طبع ونشر: مطبعة أم القرى الناشر: القاهرة الطبعة: الحادية عشرة، ١٣٨٣.
٥٨. النجم الثاقب شرح كافية ابن الحاجب - صلاح بن علي بن محمد بن أبي القاسم (نحو ٨٥٠هـ) تحقيق: د. محمد جمعة حسن نبعة الناشر: مؤسسة الإمام زيد الثقافية بلد النشر اليمن الطبعة: ١ السنة: ١٤٣٤
٥٩. النحو العربي - إبراهيم بركات الناشر: دار النشر للجامعات الطبعة الأولى ١٤٢٨ هـ.
٦٠. النحو الوافي المؤلف عباس حسن الناشر: دار المعارف الطبعة الخامسة عشرة
٦١. همع الموامع في شرح جمع الجوامع، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: ٩١١هـ) تحقيق: عبد الحميد هندواوي الناشر: المكتبة التوفيقية - مصر.